[إن كل ما تستطيع أن تفعله هذه العولمة- في رأي البعض- هو التجنيس الثقافي، تتحول فيه ثقافات الشعوب إلى مهرجانات وطنية، وعقائدها إلى مجرد طقوس، ومآثر تراثها إلى وثائق الإرشيف ومقتنيات المتاحف]" نبيل علي- الثقافة العربية وعصر المعلوماتية 412- 413

الفصل الثالث

المجتمع بين سندان الدولة الوطنية ومطارق العولمة

- **الحقيقة أن استخدام مصطلح العولمة المطلق دون وصفها بالعولمة الليبرالية المتوحشة يصور هذه الظاهرة كما لو كانت العولمة ظاهرة جديدة على العالم، وهو أمر غير صحيح؛ ولكنها تطور شرس لظاهرة قديمة؛ لأن المجتمعات البشرية مرت بتجربة العولمة مرات عديدة من قبل، وهي بالتالي ظاهرة قديمة طالها التغيير حسب رأي بعض الباحثين([62])، وهذا ما أرجحه للأسباب ذاتها.**

تزخر أدبيات القرن الماضي(النصف الأول من القرن العشرين) بمئات الوثائق التي تسجل معاناة شعوب العالم وبخاصة دول الجنوب والشرق– في قارات العالم الثلاث التي تمثل قلب العالم القديم– من نمط عولمي إبان الحربين العالمية الأولى والثانية، حيث تبنت بعض الدول التي تحررت من الاستعمار القديم مشاريع تنموية جديدة لمقاومة هذا النمط العولمي أملا في بناء عولمة بديلة متعددة الأطراف تقوم على احترام استقلال هذه الدول وحقها في اختيار الطرق التنموية الملائمة لها، كما حدث

[62] ينظر : سمير أمين، مستقبل ثورة مصر ص 83

فـي دول الاتحـاد السـوفييتي وفـي مـؤتمر بانـدونج لـدول عـدم الانحياز عام 1955، هذه المحاولة لم يكتب لها الاستمرار.

ويرى سمير أمين([63])- وهو محق فيما ذهب إليه-أن النظام العالمي الذي أطلق عليه نظام ثنائي القطبية في الفترة التي تنحصر بين الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحرب الباردة بسقوط كتلة الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوربا عام 1990 لم يكن بالفعل نظاما ثنائي القطبية، بل كان نظاما متعدد الأقطاب أي نظاما رباعي الأقطاب، وقد شهدث تلك الفترة بالتوازي تضافر العوامل الأخرى في تهيئة المسرح الدولي لتحولات كبرى في القطب الصيني وكتلة عدم الانحياز، وذلك بموت ماوتسي تونج وتراجع مشروعات التنمية الوطنية في دول عدم الانحياز (راجع سياسة الانفتاح والخصخصة) مما ساعد على فرض العولمة الليبرالية المتوحشة وسيطرة اقتصاد السوق على معظم دول العالم تقريبا.

وبالتالي فإن الحركات الاحتجاجية التي خرجت في العالم المتحضر وفي دول العالم لمناهضة العولمة بداية من مؤتمر

---

[63] ينظر : اسمير أمين، مستقبل ثورة مصر ص 84

ديربان([64]) الذي عقد في جنوب إفريقيا كان بداية التمرد على سياسات العولمة التي تدعمها الويات المتحدة والغرب ومعها الشركات الكبري العابرة للحدود، ومع ذلك لم تحدد أي عولمة تعني ولا أي عولمة ترفض، وهل هي عولمة واحدة أو عولمات متعددة ؟.

يذهب " فريد هاليداي "([65]) إلى أن قوة الدولة التي بدت إلى عهد قريب في حالة من التنامي خاصة إزاء سيطرة حركة البضائع والتجارة والأفكار والناس عبر الحدود، إلا أن هذه القوة بدت مؤخرا وكأنها تشهد حالة من التراجع والاضمحلال، نتيجة لانتشار الخصخصة بفعل الفكر النيوليبرالي مما أدى إلى تقلص سيطرة الدولة على الأنشطة العابرة للحدود وفق نموذج الإدارة الاقتصادية المسمى بالنموذج الكينزي (نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي الشهير جون مينارز كينز)، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتراجع دور الدولة وإفلات حركة رؤوس الأموال والبضائع والأفكار من سيطرة الحكومات القومية (العابر للحدود).

---

[64] ينظر : خالد الفيشاوي، بانوراما الحركة العالمية لمناهضة العولمة المقدمة

[65] ينظر : فريد هوليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة ص 33

وبنظرة أولية على التوازنات التي تقوم عليها ظاهرة العولمة الليبرالية نرصد التوازنات الثلاثة التي حصرها " توماس فريدمان" في :

أ- توازن بين الدول

ب-توازن بين الدول والأسواق

ج- التوازن بين الأفراد والدول

وسنلحظ بداية أن التوازن الأول بين الدول مفقود بسبب الهيمنة الأمريكية خصوصا بعد سقوط القطب الآخر وهو الاتحاد السوفييتي وانفرادها بإدارة شئون العالم وخاصة المناطق الضعيفة منه، أما فقدان التوازن الثاني بين الدول والأسواق فقد خلف وراءه شكلا من أشكال الحكومات الخفية التي دانت لها السيطرة بالفعل على كثير من الحكومات العلنية (الدول)، وربما تكون الحكومات العربية في العصر الحالي أضعف من أن تقف في وجه الدول الغربية التي تستعين بمراكز بحثية متقدمة لوضع سياسات اقتصادية واجتماعية للسيطرة على مناطق النفوذ والقوة لعقود تالية، أما التوازن الثالث المفقود فقد وفر للأفراد قوة اقتصادية مكنتهم من شق عصا الطاعة على دولهم القومية، وساعدهم على ذلك الثورة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات

والشركات ورؤوس الأموال العابرة للقارات، فالحدود الجغرافية لم تعد أسوارا عازلة والسيادة صارت وهما وتآكلت سلطة الدولة تدريجيا، وهو ما خلخل الهوية القومية وأضعف الانتماء في الدول التابعة والنظم الهشة.

وعن قضية خلخلة الهوية ودعم الليبرالية الاقتصادية يقول الدكتور جلال أمين " عندما يطالبنا الغرب إذن باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وباسم الليبرالية الاقتصادية وإطلاق حرية السوق، وبدعوى انتهاء عصر الأيدلوجية أن نتخلى عن التمسك بالهوية القومية أو الدينية على أساس أن هذا التمسك بالهوية هو موقف رجعي لا يتمشى مع روح العصر فإنني أعد ذلك ليس أكثر من نكتة سخيفة "([66])

إن قضية انتشار الجماعات المتطرفة التي تنتهج العنف والإرهاب بدرجاته وصورة المتعددة هي إحدى نتائج تفكيك المجتمع بإثارة الاضطرابات وتبديد هويته القومية بعد أن كانت الوحدة الوطنية أهم الثوابت الوطنية للمجتمعات التقليدية القديمة ومنها على سبيل المثال المجتمع المصري.

---

[66] - جلال أمين، عولمة القهر ص 171

وتقتضي الأمانة العلمية الإقرار بأن ظاهرتي العنف والإرهاب ليستا وليدة اليوم ولا نتاج عصر معين وليست جديدة على المجتمعات البشرية ولا على المنطقة العربية، ولا حتى على مصر كأعرق دول العالم وأقدمها، ولكن قوى الرأسالية الغربية تجيد توظيف الأدوات المتاحة لديها من إمكانات علمية وبحثية متقدمة في عصر المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات وتستغل الظروف المتاحة في المجتمعات الأكثر تخلفا وهشاشة لصالح امتداد مشاريعها التنموية وتنفيذ استراتيجياتها الدقيقة القائمة على مصالحها الآنية والمستقبلية لعدة عقود.

فهل تستطيع مصر التي اكتوت بنيران الجماعات المتطرفة في طبعتها الجديدة والتي ظهرت في مطلع القرن العشرين إثر تشكيل أكبر تنظيم ديسياسي (ديني وسياسي) في العالم تحت اسم جماعة الإخوان المسلمين في الأرض المصرية في 1928/3/22 على يد السيد حسن البنا([67]) والتأسيس الثاني للفكر القطبي الشمولي المتطرف على يد سيد قطب، والصعود الجماعي للنظام الخاص إلى مكتب الإرشاد عقب ثورة 25 يناير

[67] يراجع : أحمد بان ، الإخوان المسلمون ومحنة الوطن والدين ص 23

2011، وهل تستطيع الحكومات المصرية إحباط عمليات تفكيك وحدة الدولة الوطنية وبنيتها الاجتماعية ؟

الحقيقة– في رأي بعض الباحثين– أن المشكلة أكبر وأخطر من كونها قضية الشعب المصري منفردا، لأن الهجوم يستهدف المنطقة بالكامل وما الإخوان والجماعات الإرهابية سوى دمى وظيفية تستعملها القوى الإمبريالية للمساومة مع نظم الحكم الأخري (جمهولوكية/ مدعسكرية) لتغيير خريطة المنطقة وفق استراتيجية أمريكية/ صهيونية، وأهم ملامح هذا المخطط إحداث تصدع في دور الدولة الوطنية وإضعاف دور أطر الحكم المركزية وتصاعد دعوات الفيدرالية " نظام الكنتونات" وتعثر المراحل الانتقالية وتزايد أدوار الفاعلين من الكيانات الطفيلية وجماعات العنف المنظم من خارج النظم ومن داخلها أيضا، والتي بدأت تسيطر على مناطق أو أجزاء واسعة من دول عدة مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن، والسعي لتكوين «إمارات إسلامية»، بما يؤدي إلى تزايد سيطرة قوى عدم الاستقرار داخل النظام العربي.

وتبقى الإجابة على هذا التساؤلات وغيرها رهن الإيمان باستخدام العلم والمعرفة وبذل الجهد والإخلاص حتى تعود مصر كما

كانت الصخرة التي تتحطم على أعتابها موجات الغزو الاستعماري الصلب والاختراقات الثقافية الناعمة، فمن الثابت بالتجربة أن دورة النظم السياسية هي مجرد حلقة في سلسلة طويلة في حياة الأمم وأن الأمل باق ما بقيت القلوب تنبض والأنفاس تتردد، ولكنه لا بد من توفر عوامل النجاح أولا وهي العلم والمعرفة والعمل الإرادة علي بلوغ الغايات وهزيمة التطرف والعنف في أنفسنا قبل اجتثاثه من نفوس الآخرين، فلا التطرف يقاوم بالتطرف المضاد ولا العنف يوقف باستخدام موجات عنف مضاد أشد ضراوة.

وسيكون من السذاجة والغباء معالجة قضية الإرهاب بعيدا عن فهم علمي دقيق لعمليات العولمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على نمو البيئة الحاضنة للتطرف والعنف وثمارها المتمثلة في انتشار الإرهاب.

والحقيقة، كما يراها أحد علماء الاجتماع([68]) أن العولمة عملية تاريخية طويلة المدى، وأن أفكارها ومظاهرها وتفاعلاتها لم تظهر فجأة بين يوم وليلة، ولكنها مرت بتطور تاريخي طويل

[68] - ينظر : علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، اختراق الثقافة وتبديد الهوية ص 24

عبر ثلاث موجات أساسية متتابعة شكلت قوتها الفعالة القاهرة وتعد الآن في طورها الرابع، وقد كانت كل موجة من موجاتها تدفع العالم نحو تشكيل كتلة واحدة متماسكة ظاهريا رغم أنها كانت تعظم انقساماته الداخلية، وفي الوقت نفسه كانت العولمة تخفي وراء الأكمة تجريد الشعوب من مقوماتها الثقافية المتميزة والمتفردة بها عن غيرها، وتعرض ثقافتها قسريا لتأثير ثقافة واحدة تولت صياغتها القوى الغربية الرأسمالية الأكثر تقدما وقوة بخبث ودهاء، لكونها تمتلك وسائل الإعلام الجبارة لنشر قيمها عبر تكنولوجيا الاتصال والإعلام الفائقة التقدم، وهو ما أفضي بالفعل إلى هيمنة الثقافة الأمريكية الغربية على الثقافات الأخرى الأضعف والأقل تماسكا.

في بداية الأمر، لم يكن في مقدور قوي الهيمنة الغربية أن تنجح في إعادة تشكيل الدولة القومية وفق طبيعتها وضبط توجهاتها وتوجيه متطلباتها دون إضعاف للدولة القومية وخلخلة قبضتها الفولاذية على الفضاء العام في مجتمعها حتى تتمكن من إخضاعها لمشيئتها، وقد انطلقت ضغوط قوي الهيمنة العالمية على الدولة القومية من خلال مصدرين:

1- مصادر ضغط خارجية

2- مصادر ضغط داخلية

حيث قامت كل منهما بدور حاسم في خلخلة النسيج الاجتماعي للدولة القومية وضرب وحدتها، فقامت القوى الخارجية ممثلة في الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها بفرض سياسات اقتصادية موجهة إلى الدول الأضعف والأفقر لتتبنى تلك الدول سياسات تؤدي إلى إدماج مجتمعاتها في النظام العالمي الجديد اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا، وفي الوقت نفسه قامت مصادر الضغط الداخلية ممثلة في بعض مؤسسات المجتمع المدني وطبقة رجال المال من وكلاء الشركات العابرة للقارات وأصحاب المصالح التي أنشأتها الدول الغربية بممارسة ضغوطها من الداخل بتبني شعارات العولمة وتوظيف شعارات حقوق الإنسان وتحرير الفئات الاجتماعية مثل المرأة والأقليات ودعم التحول الديمقراطي([69]) وهي في الواقع شعارات أخاذة تستخدم لتحقيق أغراض الدول الكبرى وقت اللزوم.

وها قد تبدى بالفعل عجز الدولة القومية أمام الضغوط الهائلة التي تعرضت لها من الخارج والداخل فانسحبت الدولة انسحابا شبه كامل من أي جهود التنمية والتحديث في أوطانها، ودخلت

[69] - ينظر علي ليلة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة ص 30: 31

في عباءة خصخصة القطاع العام وقطاع الأعمال لتخرج منها هزيلة نحيلة وضعيفة امتص الفساد الممنهج مصادر عافيتها في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية وعشوائية القرار وضعف البنى المؤسسية وانتهازية صناع القرار وتغول طبقة رجال الأعمال في إدارة الحكم بالدول العربية ومنها مصر.

وبعد أن دشنت الولايات المتحدة والغرب أسس العولمة في عصر السماوات المفتوحة بدأ العالم غير الغربي وخاصة الدول العربية ذات البنى السياسية والاجتماعية الهشة تواجه مخاطر متنوعة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والإعلامية.

وما يهمنا في هذا المقام المخاطر الآنية والمستقبلية على الصعيد الثقافي العربي، وهو ما أطلق عليه " سيرج لاثوش " خطر التنميط الذي يظهر من محاولات (الإلحاق) التبعية الثقافية للمركزية الثقافية الغربية قسريا، عن طريق ما يسمى بـ " التحويل عبر القومي للثقافة، وهي في ذلك أشبه بتحويل السلع الاقتصادية والأموال بطريقة عابرة للقومية([70]).

[70] - ينظر : صلاح السروي، المثاقفة وسؤال الهوية، ص 22

ويرى صلاح السروي([71]) أن الهدف من من هذا الاختراق الثقافي خلق مرتكزات ثقافية مظهرها عالمي الملامح ولكنها ذات منطق غربي يدافع عن النظام الإمبريالي القائم على القوة واغتصاب الحق ويبررهما مع محاولاته الدائمة لإزاحة الحضارات التقليدية لصالح الحضارة السائدة وهي حضارة الغرب المعولمة، وأخطر الأفكار التي يتم ترويجها " فكرة صدام الحضارات " القائمة في تعريفها للحضارة على الدين باعتبار أنه يمثل المكون الرئيس في بناء الحضارات حسب تعريف صمويل هنتنجتون الذي ينص على أن " الأديان الكبرى هي الأسس التي تعتمد عليها الحضارت الكبرى "([72]).

ويواصل صلاح السروي تفسيره لاختراقات ذلك المفهوم الذي ينزع عن الحضارات التقليدية كيانها التاريخي والإنساني ويدعم انسلاخها عن المكان المعين الذي نشأت فيه تلك الحضارت ويتجاهل التناقضات والتحديات الوجودية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي ساهمت في كل حضارة منها، وتكمن خطورة تلك الرؤية في تحويل النزاعات وتناقضات المصالح المؤقتة

---

[71] ينظر : المصدر السابق ص 22

[72] - صمويل هنتنجتون، صراع الحضارات ص 79

والمتغيرة (السلطة– الاقتصاد) بين الشعوب والدول إلى حروب دينيـة ونزاعـات طائفيـة لا مجـال فيهـا للتعـايش والحـوار بـين أصحاب الديانات، حيث تحل الأديان محل المصالح الاقتصادية والطبقية، وهو ما يقتضي بالضرورة ضخ المزيد من الوقود في عروق الأصولية والتطرف([73]) التي تحمل في طيات معتقداتها الحقيقة المطلقة، ونكون من ثم في مواجهة تديين العالم وتقسيمه على أسس عقدية –دينية، لإقناع المواطن الغربي بأن تناقضه الرئيسي مع أديان الأغيار وليس مع الرأسمالية المتوحشة التي تمتص دمه وعرقه، وتقوية النزعة الاستعلائية التي تحول الاختلاف في الرأي إلى صراع وجود صفري المآلات، ولابد فيه من منتصر انتصارا ساحقا بالضربة القاضية أو مهزوم هزيمة نكراء (من أمثلتها : غزوة الصناديق– سنسحقهم ونمحقهم– استخدام السلاح والمتفجرات في تسوية الخلافات السياسية بدلا من الحوار).

[73] ينظر : صلاح السروي، المثاقفة وسؤال الهوية، ص 23